





دانشکده شهید صدر (قدس سره)
رشته فقه و اصول

پایان نامه کارشناسی ارشد سلطه انسان بر اعضایش در فقه امامی

استاد راهنما:

حجة الإسلام والمسلمین دکتر شیخ طالب خزاعی

دانش پژوه:

محمد رضا کاظم الحسینی

۱۴۳۸ هـ ق / ۱۳۹۶ هـ ش



كلية الشهيد الصدر (قدس سره)
فرع الفقه والأصول

رسالة الماجستير
سلطنة الإنسان على أعضائه
في الفقه الإمامي

الأستاذ المشرف:
حجة الإسلام والمسلمين الدكتور الشيخ طالب الخزاعي

الطالب
محمد رضا كاظم الحسيني

١٤٣٨ هـ ق / ١٣٩٦ هـ ش

برگشت

برگ شماره ۱۵/۱

تاریخ: ۱۳۹۶/۹/۲

شماره: ۱۴۱۰

پوست:

معاونت آموزشی - اداره کل تحصیلات تکمیلی
«تاییدیه اعضای هیئت داوران جلسه دفاع پایان ناعه کارشناسی ارشد»



اعضای هیئت داوران نسخه نهایی پایان نامه آقای: محمدرضا کاظم حمید دارای کد تحصیلی: ۱۳۳۵۳۳ تحت عنوان: «سلطنة الإنسان علی أعضائه فی الفقه الإمامی» را از نظر شکل و محتوی بررسی نموده و پذیرش آن را برای تکمیل درجه کارشناسی ارشد پیشنهاد می کنند.

هیئت داوران	نام و نام خانوادگی	رتبه علمی	محل امضا و تاریخ
استاد راهنما	الشیخ طالب الخزاعی		
استاد مشاور اول	---	---	---
استاد مشاور دوم	---	---	---
استاد داور	الشیخ سلام العلی		



✓ «مسئولیت مطالب مندرج در این پایان نامه بر عهده نویسنده است.»

✓ «هرگونه استفاده از مطالب این پایان نامه با ذکر منبع بلا اشکال

است و نشر آن داخل کشور منوط به اخذ مجوز از جامعه المصطفی

ص العالمیه می باشد.»

الإهداء

* إلى خاتم النبيين وسيد المرسلين ﷺ المبعوث

رحمة للعالمين

* إلى أئمة الهدى وأعلام الورى وسفن النجاة

عليهم

* إلى صاحب العصر والزمان ومنقذ البشرية من

الضلال ﷺ

* إلى والدي وإلى كل من بذل جهداً في سبيل الله

أهدي جهدي المتواضع راجياً من الله تعالى القبول

و الرضا.

شكر وتقدير

اتقدم بشكري الجزيل وامتناني الفائق إلى جميع العاملين في جامعة المصطفى صلى الله عليه وآله العالمية، لإتاحتهم لنا هذه الفرصة الثمينة في كتابة البحوث والرسائل، وأخص بالذكر منهم رئيس الجامعة آية الله المحقق الدكتور الشيخ علي رضا أعرافي «دامت بركاته».

كما أقدم شكري الخاص إلى مسؤولي كلية الشهيد الصدر «ره» الدينية، وأخص بالذكر منهم عميدها حجة الإسلام والمسلمين الشيخ ضياء الجواهري «دامت بركاته»، داعياً المولى القدير أن يسدد خطاهم أجمعين، وأن يوفقهم لخدمة الدين الإسلامي ومذهب أهل البيت عليهم السلام.

كما أتقدم بجزيل شكري وتقديري إلى سماحة الأستاذ المشرف حجة الإسلام والمسلمين الدكتور الشيخ طالب الخزاعي «حفظه الله»؛ لما قدمه من مساعدات وإشارات كريمة خلصت بخروج هذا البحث المتواضع. كما أشكر جميع من أعانني في بحثي هذا بتوفير مصدر أو إشارة علمية أو إلماح فكرة.

وكذلك جميع العاملين بإدارة الكلية خاصة سماحة حجة الإسلام والمسلمين الدكتور الشيخ سلام العلي «حفظه الله».

وأخيراً لا يسعني إلا أن ابتهل لهم بالدعاء من المولى العلي القدير أن يوفقهم ويسدد خطاهم لخدمة الدين والعلم.

چکیده

شریعت اسلامی محدود به زمانی معین یا مختص به امتی از مردم نبوده، بلکه خاتمه پیامهای آسمانی است و به همین خاطر وظیفه خوشبخت کردن جامعه و حل مشکلات آن، و دادن راه حل ها و احکام برای تمام امور، و همچنین شاخه های در حال ظهور را دارد، و این قانون مقدس این مهم را بدون اینکه برای آن پایه و اساس قرار دهد رها نمی کند، و یا اینکه وظیفه نشان دادن عملکرد عملی که بر اساس آن ذمه شخص از عواقب کار بدون اطلاع از مسائل و شاخه های جدید لا اقل بر ائنت می شود.

از آنجا که تحقیق ما تحت عنوان «سلطه انسان بر اعضایش در فقه امامی» آمده، از یک طرف به پزشکی و مسائل مرتبط به این علم مربوط می شود، و از سوی دیگر، تحقیقی است فقهی مربوط به مبانی اصولی پایدار همانند قاعده لا ضرر و لا ضرار و غیر آن، و در هر صورت ما در این عنوان در صدد بیان مشروعیت یا عدم مشروعیت تصرفات مربوط به اعضای انسان در حال زنده بودنش و مرگش هستیم، و از مهمترین این تصرفات پیوند و گرفت و برداشتن اعضای بدن هستند، پس تمرکز در این مباحث تمرکز کردیم از آنجا که در تصرفات مهم و حیاتی انسان اساس و پایه به شمار می آیند، مخصوصاً مومنی که می خواهد حکم و درمان شریعت با چنین تصرفاتی که مربوط به اعضای بشری هستند را بداند.

بر این اساس، تحقیق مرتبط در این پایان نامه به سه بخش تقسیم شده است:

فصل اول: به مباحث تمهیدی اشاره کردم که در آن تعاریف لغوی و اصطلاحی واژگان، و نگاهی تاریخی به انتقال اعضا و اثرات پزشکی مرتبط با این موضوع و به منظور تبیین حالت ضرورت که در نحوه صدور حکم شرعی از جواز و عدم آن بیان شد، و به توضیح کوتاهی از فقه امامی و ویژگی های پرداختم.

اما فصل دوم: به مشروعیت تصرفات انسان به اعضایش را در حال حیاتش اشاره کردم، و ابتدا فتوهای مجموعه ای از فقها و مراجع امامیه را در مورد انواع تصرفات ذکر شده در بالا را با اشاره ای ادله فقهی و اصولی و روایی در مورد قائلین به حرمت این تصرفات و ادله قائلین به جواز آنها بیان کردم.

و اما فصل سوم: همچنین به مشروعیت تصرفات انسان به اعضایش اشاره کردم اما پس از مرگ او، و ابتدا فتوهای مجموعه ای از فقها و مراجع امامیه را در مورد انواع تصرفات ذکر شده در بالا را با اشاره ای ادله فقهی و اصولی و روایی در مورد قائلین به حرمت این تصرفات و ادله قائلین به جواز آنها بیان کردم.

همچنین به مساله ای مهم و اساسی برای مردگان یادآور شدم و آن احکام برداشتن اعضای بدن در این مورد، و مشروعیت کسب اجازه از پدر و مادر متوفی در

جدایی از اعضای آن و محدودیت های ولایتشان به او است، و این نیز از مسائلی که در این زمانه نمی توان از آن بی نیاز شده و صرف نظر کرد، زیرا از مسائل مبتلی به به شمار می آیند.

در پایان، در خاتمه بحث مهمترین نتایجی را که به آنها رسیدیم را از طریق تحلیل و مناقشه اقوال و ادله این موضوع یادآور شدم، و در آن به روش استقرائی تحلیلی اعتماد کردیم.

کلمات کلیدی:

سلطه، انسان، اعضا، فقه امامی، تصرفات

خلاصة البحث

لم تكن الشريعة الإسلامية محدودة بزمن معين أو مختصة بأمة من الناس، بل هي خاتمة الرسالات الإلهية ولهذا هي كفيلة بإسعاد المجتمع وحل مشاكله، وإعطاء الحلول والأحكام لجميع المسائل وكذلك الفروع المستجدة، ولم تترك هذه الشريعة المقدسة هذا الأمر المهم من دون أن تُرسي له الأسس، أو توضح الوظيفة العملية على أساسها تبرأ ذمة المرء من تبعات العمل بدون علم في المسائل والفروع الجديدة على أدنى تقدير.

وبما أن بحثنا جاء تحت عنوان «سلطنة الإنسان على أعضائه في الفقه الإمامي» فهو من جهة يرتبط بالطب والمسائل التجريبية المرتبطة بهذا العلم، ومن جهة أخرى بحث فقهي مرتبط بالمباني الأصولية الرصينة كقاعدة لا ضرر ولا ضرار وغيرها، وعلى كل حال نحن في هذا العنوان بصدد بيان مشروعية أو عدم مشروعية التصرفات بأعضاء الإنسان في حال حياته ومماته، ومن أهم هذه التصرفات هي زرع وترقيع وإستئصال الأعضاء، فركزنا في هذه المباحث كونها هي الأساس في التصرفات المهمة والحياتية للإنسان، خاصة المؤمن الذي يريد أن يعرف حكم وتعامل الشريعة مع هكذا تصرفات في الأعضاء البشرية.

وعلى هذا الأساس لقد قسمت البحوث المرتبطة بهذا الموضوع في هذه الرسالة إلى ثلاثة فصول، وهي كالتالي:

الفصل الأول: تطرقت فيه إلى مباحث تمهيدية، ذكرت فيها تعريف مفردات البحث لغة وإصطلاحاً، ونظرة تاريخية في نقل الأعضاء والآثار الطبية المرتبطة بهذه المسألة وبيان حالة الضرورة التي تؤثر على كيفية صدور الحكم الشرعي من الجواز وعدمها، وذكرت نبذة مختصرة عن الفقه الإمامي ومعالمه.

أما الفصل الثاني: لقد تطرقت فيه إلى مشروعية تصرفات الإنسان بأعضائه في حياته، فذكرت بداية فتاوى جملة من الفقهاء والمراجع الإمامية في أنواع التصرفات السالفة الذكر، مع ذكر الأدلة الفقهية والأصولية والروائية للقائلين بحرمة هذه التصرفات وأدلة القائلين بجوازها.

وأما الفصل الثالث: تطرقت فيه إلى مشروعية تصرفات الإنسان بأعضائه أيضاً ولكن بعد مماته، فذكرت بداية فتاوى جملة من الفقهاء والمراجع الإمامية في أنواع التصرفات السالفة الذكر، مع ذكر الأدلة الفقهية والأصولية والروائية للقائلين بحرمة هذه التصرفات وأدلة

القائلین بجوازها. وكذلك ذكرت مسألة مهمة وأساسية بالنسبة للمیت وهي أحكام الإیصاء بإستئصال الأعضاء له في هذه الحالة، ومشروعية إستئذان أولیاء المیت في فصل أعضائه وحدود ولایتهم له، وهذه أيضا من المسائل التي لا يمكننا الإستغناء و صرف النظر عنها في هذا الزمن، كونها من المسائل المبتلى بها.

وفي النهاية ذكرت في خاتمة البحث أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال تحليل ومناقشة أقوال وأدلة هذا الموضوع، وقد إعتدنا على ذلك على المنهج الإستقرائي التحليلي.

المحتويات

البسمة

الإهداء

الشكر والتقدير

خلاصة البحث

المقدمة.....	١
بيان الموضوع.....	١
أهمية البحث وسوابقه.....	١
هدف البحث.....	١
السؤال الأصلي والاسئلة الأصلية.....	١
الفروض أو نتائج البحث.....	٢
قنوات جمع المعلومات.....	٢
الجديد في البحث.....	٢
محدودية البحث.....	٣
خطة البحث.....	٣
الفصل الأول: مباحث تمهيدية.....	٦
المبحث الأول: التعريف بمفردات عنوان الرسالة وذات الصلة.....	٧
المطلب الأول: السطنة في اللغة والإصطلاح.....	٧
أولاً: السلطنة لغة:.....	٧
ثانياً: السلطنة إصطلاحاً:.....	٧
المطلب الثاني: الإنسان في اللغة والإصطلاح.....	٧
أولاً: الإنسان لغة:.....	٧
ثانياً: الإنسان إصطلاحاً:.....	٨

-
- المطلب الثالث: العضو في اللغة والإصطلاح ٨
- أولاً: العضو لغة ٨
- ثانياً: العضو إصطلاحاً ٩
- المطلب الرابع: البدن في اللغة والإصطلاح ٩
- أولاً: البدن لغة ٩
- ثانياً: البدن إصطلاحاً ٩
- المطلب الخامس: الجسم في اللغة والإصطلاح ٩
- أولاً: الجسم لغة ١٠
- ثانياً: الجسم إصطلاحاً ١٠
- المطلب السادس: التصرف في اللغة والإصطلاح ١٠
- أولاً: التصرف لغة ١٠
- ثانياً: التصرف إصطلاحاً ١١
- المطلب السابع: الفقه في اللغة والإصطلاح ١٢
- أولاً: الفقه لغة ١٢
- ثانياً: الفقه إصطلاحاً ١٢
- المطلب الثامن: الحياة في اللغة والإصطلاح ١٣
- أولاً: الحياة لغة ١٣
- ثانياً: الحياة إصطلاحاً ١٣
- المطلب التاسع: الموت في اللغة والإصطلاح ١٣
- أولاً: الموت لغة ١٣
- ثانياً: الموت إصطلاحاً ١٤
- المطلب العاشر: الزرع والترقيع في اللغة والإصطلاح ١٥
- أولاً: الزرع لغة ١٥
- ثانياً: الترقيع لغة ١٥

٢٦	الضرورة لغة:.....
٢٦	الضرورة اصطلاحاً:.....
٢٦	أما الحاجة:.....
٢٩	المطلب الثاني: مشروعية الضرورة وأدلتها الشرعية.....
٢٩	أما من الكتاب:.....
٣٠	وأما من السنة، منها:.....
٣٢	المطلب الثالث: ضوابط الضرورة المستثناة.....
٣٢	١- الضابط الأول: أن تكون متفقة مع مضامين الشريعة.....
٣٣	٢- الضابط الثاني: أن تكون الضرورة متحققة لا متوهمة.....
٣٤	٣- الضابط الثالث: لابدّة الضرورة.....
٣٤	٤- الضابط الرابع: أن تكون الضرورة شخصية لا نوعية.....
٣٥	٥- الضابط الخامس: أن تُقدّر بقدرها.....
٣٦	٦- الضابط السادس: أن لا تتجاوز الضرورة حد الرخصة.....
٣٧	المبحث الخامس: نبذة مختصرة عن الفقه الامامي ومعالمه.....
٣٧	المطلب الأول: تعريف الإمامي.....
٣٩	المطلب الثاني: نشأة المذهب الإمامي.....
٤٢	المطلب الثالث: مصادر التشريع عند المذهب الإمامي.....
٤٢	الأول: القرآن الكريم.....
٤٤	الثاني: السنة الشريفة.....
٤٥	الثالث: الإجماع.....
٤٦	الرابع: العقل.....
٤٧	المطلب الرابع: علماء المذهب الإمامي.....
٤٧	١- الشيخ الصدوق الأول.....
٤٧	٢- الشيخ الكليني.....

.....

٣- الشيخ الصدوق..... ٤٨

٤- الشيخ المفيد..... ٤٨

٥- السيد المرتضى..... ٤٩

٦- الشيخ الطوسي..... ٤٩

٧- القاضي ابن البراج..... ٥٠

٨- ابن إدريس الحلبي..... ٥٠

٩- المحقق الحلبي..... ٥١

١٠- العلامة الحلبي..... ٥١

١١- الشهيد الأول..... ٥٢

١٢- الشهيد الثاني..... ٥٢

١٣- المحقق الكركي..... ٥٣

١٤- الشيخ يوسف البحراني..... ٥٣

١٥- الوحيد البهبهاني..... ٥٤

١٦- الشيخ جعفر كاشف الغطاء..... ٥٤

١٧- الشيخ الجواهري..... ٥٥

١٨- الشيخ الأنصاري..... ٥٥

١٩- السيد محمد بحر العلوم..... ٥٥

٢٠- الميزا النائيني..... ٥٦

٢١- السيد الخميني..... ٥٦

٢٢- السيد الخوئي..... ٥٧

٢٣- السيد محمد باقر الصدر..... ٥٧

الفصل الثاني: مشروعية تصرفات الإنسان بأعضائه في حياته بين النفي والإثبات..... ٥٩

دسترسى به این مدرک بر پایه آیین‌نامه ثبت و اشاعه پیشنهادها، پایان‌نامه‌ها، و رساله‌های تحصیلات تکمیلی و صیانت از حقوق پدیدآوران در آنها (وزارت علوم، تحقیقات، فناوری به شماره ۱۹۵۹۲۹/۱ و تاریخ ۱۳۹۵/۹/۶) از پایگاه اطلاعات علمی ایران (گنج) در پژوهشگاه علوم و فناوری اطلاعات ایران (ایراندک) فراهم شده و استفاده از آن با رعایت کامل حقوق پدیدآوران و تنها برای هدف‌های علمی، آموزشی، و پژوهشی و بر پایه قانون حمایت از مؤلفان، مصنفان، و هنرمندان (۱۳۴۸) و الحاقات و اصلاحات بعدی آن و سایر قوانین و مقررات مربوطه شدمی است.

- المبحث الأول: بيان أقوال جملة من علماء الإمامية القائلين بمشروعية تصرفات الإنسان بأعضائه في حياته بين النفي والإثبات ٦٠
- المطلب الأول: بيان أقوال علماء الإمامية القائلين بعدم مشروعية تصرفات الإنسان بأعضائه في حياته ٦٠
- أولاً: أقوال علماء الإمامية القائلين بعدم مشروعية زرع وترقيع الأعضاء ٦٠
- ١- فتوى السيد عبد الأعلى السبزواري (قدس سره): ٦٠
- ٢- فتوى الشيخ مكارم الشيرازي (دام ظلّه): ٦٠
- ثانياً: أقوال علماء الإمامية القائلين بعدم مشروعية الإستئصال والتبرع بالأعضاء ٦٠
- ١- فتوى السيد روح الله الخميني (قدس سره): ٦١
- ٢- فتوى السيد علي الخامنئي (دام ظلّه): ٦١
- ٣- فتوى السيد علي السيستاني (دام ظلّه): ٦٢
- ٤- فتوى السيد ابوالقاسم الخوئي (قدس سره): ٦٢
- ٥- فتوى السيد عبد الأعلى السبزواري (قدس سره): ٦٢
- ٧- فتوى الشيخ ميرزا جواد التبريزي (قدس سره): ٦٣
- ٨- فتوى الشيخ بشير النجفي (دام ظلّه): ٦٤
- ٩- فتوى الشيخ محمد اسحاق الفياض (دام ظلّه): ٦٤
- المطلب الثاني: بيان أقوال علماء الإمامية القائلين بمشروعية تصرفات الإنسان بأعضائه في حياته ٦٤
- أولاً: أقوال علماء الإمامية القائلين بمشروعية زرع وترقيع الأعضاء ٦٥
- ١- فتوى السيد روح الله الخميني (قدس سره): ٦٥
- ١- فتوى السيد علي الخامنئي (دام ظلّه): ٦٥
- ٢- فتوى السيد علي السيستاني (دام ظلّه): ٦٦
- ٣- فتوى السيد عبد الأعلى السبزواري (قدس سره): ٦٦
- ٤- فتوى الشيخ فاضل اللنكراني (قدس سره): ٦٧

-
- ٥- فتوى الشيخ مكارم الشيرازي (قدس سره) : ٦٧
- ٣- فتوى الشيخ الميرزا جواد التبريزي (قدس سره) : ٦٨
- ٤- فتوى السيد محمد سعيد الحكيم (دام ظلّه) : ٦٨
- ٦- فتوى الشيخ بشير النجفي (دام ظلّه) : ٦٨
- ٧- فتوى الشيخ محمد إسحاق الفياض (قدس سره) : ٦٩
- ثانياً: أقوال علماء الإمامية القائلين بمشروعية الإستئصال والتبرع بالأعضاء ٧٠
- ١- فتوى السيد روح الله الخميني (قدس سره) : ٧٠
- ٢- فتوى السيد علي الخامنئي (دام ظلّه) : ٧٠
- ٣- فتوى السيد علي السيستاني (دام ظلّه) : ٧١
- ٣- فتوى الشيخ مكارم الشيرازي (دام ظلّه) : ٧١
- ٤- فتوى الشيخ الميرزا جواد التبريزي (قدس سره) : ٧١
- ٥- فتوى الشيخ بشير النجفي (دام ظلّه) : ٧٢
- ٦- فتوى الشيخ محمد إسحاق الفياض (دام ظلّه) : ٧٣

المبحث الثاني: أدلة القائلين بعدم مشروعية تصرفات الإنسان بأعضائه في

- حياته ٧٥
- الدليل الأول: حرمة الإضرار بالنفس ٧٥
- المقام الأول: كبرى الدليل ٧٥
- الف - الروايات ٧٥
- ١- رواية لا ضرر ولا ضرار ٧٥
- ٢- رواية علل التحريم ٧٨
- ٣- رواية طلحة بن زيد ٨٠
- ٤- المكاتبه الأولى لابن سنان ٨٣
- ٥- المكاتبه الثانية لابن سنان ٨٥
- ٦- حرمة أكل الطين ٨٨

- ب - حكم العقل ٩٠
- الجهة الأولى: وجوب دفع المضار عن النفس ٩١
- الجهة الثانية: قاعدة الملازمة بين حكم العقل والشرع ٩٢
- ج - الاجماع ٩٤
- المقام الثاني: صغرى الدليل ١٠١
- ١- نفس المكلف ١٠١
- ٢- العرف ١٠٢
- ٣- الخبرة ١٠٢
- ٤- الثقات من الناس ١٠٣
- الدليل الثاني: حرمة التغيرير بالنفس ١٠٦
- المقام الأول: كبرى الدليل ١٠٦
- أ- التغيرير بالنفس في القرآن الكريم ١٠٦
- المقام الثاني: صغرى الدليل ١٠٩
- الدليل الثالث: حرمة التمثيل في الفقه الإمامي ١١١
- أ- (المثلة) في اللغة ١١١
- ب- (المثلة) في الروايات ١١٢
- ج- (المثلة) في كلام الفقهاء ١١٢
- الدليل الرابع: حرمة التغيرير في الخلقة قوله تعالى: ﴿فَلْيَغْيِرْنَ خَلْقَ اللَّهِ﴾ ١١٥
- المبحث الثالث: ١١٩
- أدلة القائلين بمشروعية تصرفات الإنسان بأعضائه في حياته ١١٩
- الدليل الأول: سلطان الإنسان على نفسه ١١٩
- ١- قوله تبارك وتعالى: ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي لَا أملكُ إِلَّا نَفْسِي وَأَخِي﴾ ١١٩
- ٢- قوله تبارك وتعالى: ﴿النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ ١١٩
- ٣- حديث السلطة ١٢٠

-
- الدليل الثاني: قاعدة التفويض في أمور المؤمن ١٢٢
- الدليل الثالث: العمل نحو الخيرات ١٢٢
- ١- قوله تعالى: ﴿فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾ ١٢٢
- ٢- إيصال المعروف إلى المؤمن ١٢٣
- الدليل الرابع: قاعدة الاقتحام فيما هو أكثر نفعاً ١٢٤
- الفصل الثالث: مشروعية تصرفات الإنسان بأعضائه بعد مماته بين النفي والإثبات** ١٢٦
- المبحث الأول: بيان أقوال جملة من علماء الإمامية القائلين بمشروعية تصرفات الإنسان بأعضائه بعد مماته بين النفي والإثبات** ١٢٧
- المطلب الأول: بيان أقوال جملة من علماء الإمامية القائلين بعدم مشروعية تصرفات الإنسان بأعضائه بعد مماته بين النفي والإثبات** ١٢٧
- أولاً: أقوال علماء الإمامية القائلين بعدم مشروعية استئصال الأعضاء** ١٢٧
- ١- فتوى الشيخ بشير النجفي (دام ظله) : ١٢٧
- ٢- فتوى السيد محمد صادق الروحاني (دام ظله) : ١٢٧
- ثانياً: أقوال علماء الإمامية القائلين بعدم مشروعية تشريح الأعضاء** ١٢٧
- ١- فتوى السيد روح الله الخميني (قدس سره) : ١٢٧
- ٢- فتوى السيد عبد الأعلى السبزواري (قدس سره) : ١٢٨
- ٣- فتوى الشيخ الميرزا جواد التبريزي (قدس سره) : ١٢٨
- ٤- فتوى السيد محمد حسين فضل الله (قدس سره) : ١٢٩
- ثالثاً: أقوال علماء الإمامية القائلين بعدم مشروعية الوصية لقطع الأعضاء** ١٢٩
- ١- فتوى السيد روح الله الخميني (قدس سره) : ١٢٩
- ٢- فتوى السيد علي السيستاني (دام ظله) : ١٢٩
- ٣- فتوى السيد أبو القاسم الخوئي (قدس سره) : ١٣٠